

العدد 22 ، جويلية 2022

باللغة العربية

الصيغة الجديدة لمجلة مختارات الصحف

ملف

الجزائر: لمحة في البحث العلمي

الإقتصاد

صندوق النقد الدولي يعدل توقعاته ويؤكد زيادة النمو

الاقتصادي بالجزائر لسنة 2022

القانون

إطلاق «شركة المساهمة البسيطة» في السوق الجزائرية
لتمكين الشباب من تأسيس شركاتهم الخاصة وإشراكهم في
التنمية

التاريخ/الذاكرة

الجزائر.. بلد التنوع الحضاري والبشري والمدن الرومانية

الاقتصاد

- صندوق النقد الدولي يعدل توقعاته ويؤكد زيادة النمو الاقتصادي بالجزائر لسنة 2022، الإذاعة الجزائرية، ص.10

- الاقتصاد الجزائري بين مطرقة إرتفاع أسعار النفط وسندان تكلفة توريد المواد الغذائية ، جريدة الشرق، ص.11

القانون

- إطلاق «شركة المساهمة البسيطة» (في السوق الجزائرية لتمكين الشباب من تأسيس شركاتهم الخاصة وإشراكهم في التنمية، لطفي العقون، ص.12

الثقافة/ميديا

- التنوع الثقافي الشعبي في الجزائر.. ثروة هائلة مهددة بالضياح، جريدة العرب، ص.13

التاريخ/الذاكرة

- الجزائر.. بلد التنوع الحضاري والبشري والمدن الرومانية، ناصر النجدي، ص.14

الملف

الجزائر: لمحة في البحث العلمي

- السياسة البحثية في الجزائر الآليات والعوائق، غنية شليغم، ص.4-5

- البحث العلمي وامتلاك التكنولوجيا ، الزوبير مهداد، ص.6

- أساتذة الجزائر الأقل بحثًا في الوطن العربي.. لماذا لا تهتم الجزائر بالبحث العلمي؟، عبد القادر بن مسعود، ص.7

- جامعة هواري بومدين الأولى في تصنيف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ، محمد بوحيشة، ص.8

- إبطال المناقشة وسحب اللقب من سارقي البحوث العلمية، أحمد قرطي، ص.9



الصيغة الجديدة لمجلة مختارات الصحف باللغة العربية مستوحاة من « La nouvelle revue de presse » سنة 2017 من طرف مركز التوثيق الاقتصادي والإجتماعي

03 شارع الطبيب بلحوسين، بودو سابقا. وهران

Site Web: cdesoran.org / Facebook: Cdes Oran / Tel: +213 41 40 85 83

فرقة التحرير لمجلة مختارات الصحف تتمنى كل النجاح لقراءها بمناسبة السنة الجامعية الجديدة

شارك في هذا العدد

عواب عمر، بلقاسم سفيان، عززور رضوان، ليلي موساتي، بن أوسعد يسين

الجزائر: لمحة في البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة برعايتها واهتمامها به وبتطبيقاته، ومن هنا، فإن هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الاهتمام بمؤسساته وأدواته ومن أهمها مؤسسات ومراكز البحث العلمي، لما لها من دور أساسي في عملية النهضة والتنمية الشاملة والفاعلة، ونتسأل في هذا العدد من مجلة مختارات الصحف

حالة البحث العلمي في الجزائر؟

وإلى أي مدى نستطيع الحديث عن البحث العلمي في بلدنا و بالأخص في جامعتنا؟ وما مدى قدرتها على إيجاد حلول للازمات التي يعرفها المجتمع؟

إن المسألة الأساسية بالنسبة للجامعة، تتمثل في تفاعلها وانخراطها بعمق في شؤون المجتمع وتزويده بالإطارات المؤهلة القادرة على تنميته وتطويره.

فتنمية مجتمعنا وتطوره مشروط بتقدم العلوم الاجتماعية، فهو لا يستطيع التحكم في سيرورته دون جهد في التفكير حول حقيقته الخاصة، ومستويات بنائه المختلفة. ولا يمكن له التقدم دون تنمية كفاءاته المحلية

وفي هذا الإطار تلعب العلوم الاجتماعية كسائر العلوم دورا مهما في تحليل الشروط التي يمر عبرها المجتمع الجزائري، حيث تبنى وتتركب هذه العلوم حول ضرورة التفكير النقدي للمجتمع، بالتركيز على العلاقات الاجتماعية وكشف الحقائق في إطار تركيبات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية، سياسية... قصد المساهمة في تطوير طرق التفكير وتغيير نوع العلاقات القائمة لمسيرة الوقائع من خلال الممارسات اليومية للمواطن.

السياسة البحثية في الجزائر الآليات والعوائق

تطوير البحث إلى جانب القطاع العمومي. و نجد اختلاف بين مناطق العالم من هذه الناحية، حيث يبقى القطاع العام هو المسيطر على مراكز البحث في الدول العربية عموما و

الجزائر بصفة خاصة، إلى جانب ذلك نشير إلى دور التنظيم المؤسسي في الإشراف على البحث العلمي ومدى أهمية استقرار المنظومة البحثية في تطوير البحث العلمي. في حين نرى مركز البحوث في فرنسا عرف استقرارا كبيرا منذ 1945، نلاحظ تذبذبا بالنسبة للجزائر منذ أن حصلت على استقلالها (2)...

ولتنفيذ هذا البرنامج الهام توجب إحداث إدارة متفرغة كليا لأعمال البرمجة و التقييم و التنظيم و تطوير الموارد البشرية و التخطيط و كذا التعاون العلمي و التمويل.

و لقد تم إدراج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في مجموع قطاعات النشاط حتى يسمح بالتكفل بالتعديلات التي أملاها ظهور وضعيات جديدة سواء أحدثها التطور الاقتصادي و الاجتماعي واستغلال نتائج البحث العلمي و التطور التكنولوجي و سواء كانت هذه النتائج حصيلة البحث الوطني أو تعكس التقدم في العالم.

و هكذا فإن نشاطات البحث و التطوير لا تزال موجهة كأولوية نحو مسائل التطوير الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للبلاد و التي من بينها التكوين عن طريق البحث،⁴ أي وحدات البحث التي تتكون من ثلاثة إلى ستة أعضاء على الأكثر و تعد الجامعة الجزائرية عددا كبيرا في هذا الإطار بالإضافة إلى مخابر البحث التي تهدف إلى:

تلك البحوث على أرض الواقع خاصة منها البحوث الاجتماعية. ليس لدينا مشكلة في الدعم وليس لدينا مشكلة في الباحثين. وليس لدينا مشكلة كبيرة في كم الدراسات التي نجرها، بل لدينا مشكلة " ثقافة البحث " الغائبة في مجتمعنا والتي لم نبذل جهوداً جادة في بثها والإيمان بها. وليس المقصود بثقافة البحث هنا كمية البحوث والدراسات بل المقصود عدم الإيمان باتخاذ قرارات مهمة ليست مبنية على نتائج دراسات وبحوث علمية. وأظن أن المشكلة لدينا تكمن في عدم تحمل المسؤولين الأخبار السيئة أو سماع السلبيات. تطوير القطاعات والأعمال والمؤسسات على اختلاف أنواعها مرتبط بالدراسات التي نجرها بهدف تطويرها. هذه حقيقة علمية. أهمية البحث العلمي:

تزايد الاهتمام بالبحث العلمي طوال القرن العشرين و هذا الاهتمام أدى إلى بلوغ أهداف أكبر مما كان متصورا أو منتظرا من قبل واضعي السياسات العامة في مجال البحث العلمي عموما. فالاكتشافات المتتالية في مختلف الميادين أدهشت الإنسان و أعطته وسائل لم يكن يتصورها. فالبحث العلمي يمثل العمود الفقري لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية وتشير التقارير الدولية إلى أن البحث العلمي يساهم ما بين 25% و 45% في النمو (1).

إن الدراسات العديدة التي تم إجراؤها أثبتت مدى الارتباط بين البحث العلمي والتنمية، كما توصلت نتائجها إلى أهمته في الحد من أزمة البطالة و خلق مناصب الشغل و زيادة الدخل القومي.

إن سياسات البحث العلمي تركز على الدور المتعاظم للقطاع الخاص في

إن تطوير البحث العلمي مرتبط بتوفير الموارد البشرية الكفؤة والمتخصصة إلى جانب موارد مادية ومالية، أما قوة البحث فتكمن في كيفية التوفيق بين هذه الموارد وترشيد استعمالها، فلقد أنشأت الجزائر منظومة قانونية وهيكلية لتطوير البحث العلمي وخصصت اعتمادات مالية ضخمة من أجل ترقيته، لكن حركية المؤسسات العلمية كان مرهونا بأسلوب التجربة و الخطأ و هذا ما جعل سياسة البحث العلمي تبقى قلقة و لا ترقى للاستجابة لطموحات الباحثين، فليس المهم حسب الباحثين الدراسات، بل التعامل مع نتائجها.

هذا يجعلنا نطرح تساؤل حول الدراسات والبحوث التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي بكافة فئاتها وحول دراسات أساتذة الجامعات ليس بسبب مستوى تلك الدراسات والبحوث فقد يكون معظمها جيد، وليس حول ميزانياتها فميزانيات بعض مؤسسات البحث العلمي لا تصرف بكاملها عند نهاية السنة المالية، بل إن مصدر القلق هو حول الاستفادة منها والتعامل مع نتائجها لتحقيق تلك الدراسات الأهداف التي عملت من أجلها. وهنا نتساءل: هل هناك فرق إن أجرينا بحوث ودراسات أو لم نجر؟، هل سيتبدل حال الموضوع أو القضية أو المشكلة التي أجرينا حولها الدراسات والبحوث؟ بمعنى هل وجدنا الحل وانتهت المشكلة فعلاً وحققنا أهداف تلك الدراسات والبحوث على "أرض الواقع"؟

فهذه الورقة البحثية تحاول دراسة الآليات التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير البحث وأهم العوائق التي تعترض تطبيق

كيف لا وهذه العلوم تجعل من المجتمع والسلطة والأيدولوجيا والحرية والتاريخ والاعتقاد موضوعاً لها، وتمارس الشغب الضروري لفهم العالم وتغييره (11)...و عموماً يمكننا أن نسجل العوائق التالية:

أولاً: اعتياد السلطة على عدم الاكتراث بأهمية العلوم الاجتماعية ونتائج أبحاثها في تعاملها مع مشكلات المجتمع والأمة. ثانياً: العائق الأيدولوجي الذي يقوم على تزييف الواقع، ففي حين تقوم العلوم الإنسانية والاجتماعية بكشف حقيقة الواقع وتقديم سبل تجاوزه تقوم الأيدولوجية السلطوية بإخفاء حقيقة الواقع والتعويل على الإعلام الرسمي الذي يجمل القبح. ثالثاً: هشاشة الطبقة الرأسمالية الجديدة وجهلها، والتي تحول صفاتها هذه دون توظيف أي جزء ضئيل من أرباحها للبحث العلمي أو للعمل الثقافي عموماً. رابعاً: العوز المادي الذي كانت تعيشه الفئات العاملة في حقل العلوم الاجتماعية، مما جعل هذا العوز يحول دون تفرغها للبحث العلمي بل فرض عليها عوزها المادي الانهماك في توفير سبل استمرار الحياة اليومية، إلا أن الزيادات التي أقرتها الحكومة سمحت بالتخفيف من هذه المشكلة.

د. غنية شليغم

أ. كاوجة محمد الصغير

2019-12-02

للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من ميزانية البحث العلمي، والباقي ينفق على البحث التكويني وليس البحث الاستكشافي، ولهذا السبب فإن نتائج البحث العلمي ما زالت ضعيفة. يضاف إلى ذلك "عدم تسيير البحث العلمي وفق المعايير العالمية في مراكز البحوث".

وتحدث لدكتور كاظم العبودي أستاذ الفيزياء الحيوية بجامعة وهران ومدير فريق بحث في مختبر الميكروبيولوجيا، عن سوء التسيير حيث "توزع معظم النفقات على لوازم مكتبية وتذاكر سفر للمشاركة في مؤتمرات بالخارج، والقليل ينفق على لوازم البحث العلمي. والمشكلة للأسف أن مخصصات البحث العلمي يمتصها الفساد الإداري والمالي". (10) هذا عن المعوقات المادية والبيروقراطية.

بالإضافة أن الفكرة السائدة في أوساط مؤسسية وفي أوساط العامة على السواء بأن النقص في العلوم الأساسية أحد أهم أسباب تخلف العرب الراهن. وبأن العلوم الأساسية المنقذ لنا مما نحن عليه. وترتب على اعتقاد كهذا الاهتمام الزائد بهذه العلوم تدريجاً في المدارس والجامعات، مع إهمال للعلوم الاجتماعية والإنسانية. وهذا بدوره أفقد هذه العلوم هيبتها والمكانة اللائقة بها في المجتمع. ناهيك عن أن هناك سياسة غير معلنة في الوطن العرب للتضييق على البحث في واقع الإنسان والمجتمع ومصيرهما.

تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مجال علمي معين، تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث،

المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها،

المشاركة (على مستواها) في تحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج وكذا المواد والأماكن والخدمات،

المشاركة في التكوين بالبحث وللبحث،

ترقية نتائج البحث ونشرها،

المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة. (8)...

العوائق التي تعترض البحث العلمي الاجتماعي بشكل خاص:

إذا كانت السياسات التي اعتمدها الدولة الجزائرية من أجل تطوير البحث العلمي عامة واعد فهناك فرق البحث التكوينية وهناك البرنامج الوطني للبحث وهناك مخابر ومراكز ووحدات البحث كلها آليات وضعت من أجل الارتقاء بالبحث العلمي وتخصيص 1% من الدخل القومي كميزانية للبحث، إلا أن الانجازات لاتزال تعترضها مجموعة من العوائق، لعل أهمها بيروقراطية التسيير التي تحول دون تحقيق نتائج البحث، حيث يقول الأستاذ محمد بهلول (رئيس معهد الموارد البشرية بوهران)، أن البحث العلمي لا يعاني من قلة الموارد المالية بل من التسيير البيروقراطي

البحث العلمي وامتلاك التكنولوجيا

والأسوأ من ذلك أن البحث العلمي ينصبّ خاصة على القطاع الصناعي بالدرجة الأولى مهملاً القطاع الزراعي والاجتماعي وغيرهما، وذلك في كثير من بلدان الوطن العربي، رغم أن المآسي الاجتماعية والكوارث الاقتصادية والهزات السياسية التي تعانيها هذه البلدان لها ارتباط وثيق بتخلف القطاع الزراعي وضعف مردوده وبتتردي الأوضاع الاجتماعية وتفشي آفات الأمية والجهل والتطرف وقلة الطلب الاجتماعي على العلم وتردي أحوال الريف وتدني وضعية المرأة وانتشار الجريمة والمخدرات وغير ذلك من الآفات التي تحول دون تحقيق أي تنمية؛ وأكثر هذه الآفات مرتبط بتدهور وتخلف القطاع الزراعي الواسع الانتشار في بلداننا، فالتنمية الحقيقة هي التي تركز على تطوير وإنماء القطاع الزراعي مادياً وبشرياً بتوجيه فائق العناية بالبوادي والقرى حيث يتواجد معظم السكان، وليس في خلق قطاع صناعي ضخم يكلف رساميل ضخمة وقد يصبح عبئاً على موارد البلاد بسبب غياب الشروط والمعطيات....

الزويبير مهداد

يلاحظ بعض الباحثين أن جامعاتنا لا تقرر سياسات البحث العلمي، ولا تحدد أهدافاً إستراتيجية على المدى القصير ولا على المدى الطويل ولا المتوسط، ولا تضم البرامج السنوية للجامعات برامج بحوث بالمفهوم العالمي إلا نادراً، وغالباً ما تكون مشاريع البحوث المنجزة من تلقاء مبادرة فردية أو مجموعات بحث صغيرة....

مما يغري ويشجع الباحثين على الهجرة التي تؤدي إلى استنزاف الوطن العربي ومزيد تأخره...

ويزداد هذا العائق قوة بفعل قلة وسائل الاتصال بين العلماء والباحثين، ونقص تبادل المعلومات بسبب الافتقار إلى أنظمة تبادل المعلومات والنشرات المهنية والمجلات، وللعلم فإن التقدم العلمي يزدهر بالاتصال بين العلماء وذوي الاختصاص على جميع الأصعدة الإقليمية والوطنية والدولية والقارية؛ لمقارنة نتائج أبحاثهم ومناقشتها، والاطلاع على ما توصل إليه أندادهم، وهذا التقدم يعاق بسبب غياب أنظمة الاتصال بين العلماء، فلا تتاح لهم فرص إثراء بحوثهم وتنميتها وتعميق الخبرة، ويضاف إلى هذا العامل قلة فرص التدريب المتاحة لهم، وغياب حلقات التكوين المستمر ودوراته سواء داخل البلاد أو خارجها، بدعوى قلة الاعتمادات المالية المرصودة لهذا الجانب...

أكدت أبحاث عديد من العلماء على الأثر القوي للتعليم على الإنتاج وعلى التطور الاقتصادي والتقدم التقني، فخلف كل مظاهر التقدم التقني والاقتصادي تكمن جهود العلماء الباحثين في مختبراتهم. فمؤسسات البحث العلمي تلعب دوراً مهماً في تطوير الإنشاءات، وضمان نجاح التخطيطات الاقتصادية وتصحيحها وتقييمها. كما تؤدي البحوث إلى حدوث اكتشافات علمية تؤثر في طبيعة فهم الإنسان ونظراته إلى العالم وفي كشف مناطق جديدة من المعلومات والاحتمالات التطبيقية التي تتحول إلى وسائل وأدوات تكنولوجية للإنتاج والمواصلات وغيرها؛ فالبحث العلمي هو استنباط للمعرفة، وتطوير لمنتج، وتخلف البحث العلمي في القطاع الصناعي أو الاجتماعي أو غيره يحول دون تطوير هذه القطاعات والتغلب على مشاكلها؛ وبالتالي فإنه لا يمكن مع هذا التخلف تطوير تكنولوجيات أو تحسين مستويات هذه القطاعات ولا النهوض بها ولا إنتاج الثروات.

إن الاستقلالية التكنولوجية، وإخضاع هذه المعارف وتطويرها رهين بالبحث العلمي وسياسة واستثمار الموارد البشرية، والجامعات بما تضمه من مخابر البحث، وورش التجريب ومدرجات التدريس تعد من أهم وسائل إعداد الطاقة البشرية وصقلها، وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والتدريب.



أساتذة الجزائر الأقل بحثًا في الوطن العربي.. لماذا لا تهتم الجزائر بالبحث العلمي؟

سنويًا؛ أبرزهم البروفيسور بلقاسم حبة، الذي يُعرف بـ«العربي الأكثر اختراعًا» والذي ورد اسمه ضمن قائمة الباحثين المائة الأكثر اختراعًا في العالم، لحصوله على ما يزيد على 1500 براءة اختراع، وكذلك الباحث في مجال الطاقة البروفيسور كريم زغيب صاحب 500 اختراع، والحاصل على جائزة «ليونيل بوليت» لعام 2019، وهي أرفع جائزة علمية في كندا، وأحد أكثر العلماء نفوذًا بالعالم؛ إضافةً إلى الباحث بشير حليمي، الذي أدخل اللغة العربية إلى أجهزة الكمبيوتر.

ويشترك هؤلاء الباحثون الجزائريون ومعهم عشرات الآلاف، في كونهم صناعة محلية جزائرية؛ فمعظمهم هاجر بعد أن تلقى دراسته الأولية في الجزائر، ومنهم من وصل حتى درجة الدكتوراه بالجامعات الجزائرية قبل أن يهاجر خارج البلد.

أمّا الجهود البحثية الخاصة بفيروس كورونا؛ فلم يكن للباحثين الجزائريين المحليين أي جهود عدا محاولات فردية للمختبرات البحثية الجزائرية لابتكار أجهزة تنفس اصطناعية، أو صناعة مواد تعقيم وقائية من فيروس كورونا

غادر الجزائر منذ سنة 2001 أكثر من 500 ألف باحث جزائري دون رجعة، بحثًا عن مستقبل أفضل وفرص أوفر للبحث العلمي، علاوة على عشرات الآلاف من الأطر والباحثين والمهندسين والأطباء الذين يغادرون الجزائر كل سنة؛ فالجزائر باتت في المرتبة الرابعة عربيًا من ناحية هجرة الأدمغة بعد كل من سوريا وتونس ومصر.



وترتكز هجرة الباحثين الجزائريين إلى أوروبا وأمريكا بالدرجة الأولى، والشرق الأوسط وآسيا الشرقية بدرجة أقل؛ ف38% من الأطباء العاملين بالمستشفيات الفرنسية جزائريون؛ من بينهم أكثر من 10 آلاف طبيب مختص؛ بينما يدرس في الجامعات الأجنبية (فرنسية وروسية وأمريكية وعربية) أكثر من 150 ألف طالب جزائري، منهم 95 ألفًا في برنامج الدراسات العليا، و34 ألفًا يدرسون في طور الليسانس/ البكالوريوس.

وتمتلك الجزائر باحثين عالميين يرسمون قصص النجاح

انتصرت الصين مؤخرًا على الولايات المتحدة في معركة قيادة العالم في مجال البحث العلمي، في سباق عالمي احتلت فيه الجزائر مراتب متدنية، ففي الوقت الذي بذلت فيه الجامعات الخليجية والعربية جهودًا بحثيةً مضيئة سنة 2020، وأعلنت جامعة «الإمام عبد الرحمن بن فيصل» (في السعودية، توصلها إلى لقاح مضاد لفيروس كورونا؛ ما تزال مختبرات الجزائر وجامعاتها

غائبة عن العمل، فأخر الإحصائيات المرصودة من قاعدة بيانات «إس آر جي» (و«سكوبس» تشير إلى أن الجزائر باتت تحتل مراتب متأخرة عربيًا من ناحية عدد الأوراق البحثية المنشورة في المجالات والجرائد العلمية المحكمة.

في هذا التقرير نسلط الضوء على واقع البحث العلمي في الجزائر وأسباب تدني الإنتاج البحثي، للأستاذ الجزائري، وأسباب عدم الاهتمام الرسمي به.

الباحثون الجزائريون.. سطوع في الخارج وأفول في الداخل

جامعة هواري بومدين الأولى في تصنيف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية

تهدف الجزائر إلى تصنيف عدد من جامعاتها في قائمة أفضل الجامعات في العالم آفاق 2024.

جاء ذلك في حديث للمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي محمد بوهيشة، للقناة الإذاعية الثالثة.

وتحدث بوهيشة للإذاعة الثالثة حول الترتيب الوطني (CEESA) الذي أنشأته وزارة

التعليم العالي والبحث العلمي، بهدف تصنيف الجامعات الجزائرية وفق المعايير المعتمدة عالميا.

وقال بوهيشة، إن هذا الترتيب الوطني سيعتمد في تصنيف للجامعات الجزائرية على معايير البيداغوجيا، البحث العلمي، الابتكار، الحوكمة، والانفتاح الدولي.

وسيسمح الترتيب الوطني بالحصول على فكرة دقيقة عن فرص الجامعة الجزائرية لمواكبة التصنيفات الدولية، حسب المتحدث.

وأضاف ذات المسؤول أن هدف القطاع، هو دخول عدد من الجامعات الجزائرية ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم، مع حلول العام 2024.

محمد بوهيشة

2022-05-22



إشرافه بقاعة المحاضرات "مولود قاسم نايت بلقاسم" على تكريم الجامعات الثلاثة الفائزة بأن هذه الأخيرة سوف تحظى بمرافقة القطاع لتتمكن من التواجد ضمن 500 جامعة الأولى في التصنيف العالمي وهو الهدف المنشود المدرج في برنامج عمل الحكومة (2021 - 2024).

وأوضح الوزير بأنه "تم الأخذ بعين الاعتبار المعايير العلمية والبيداغوجية والابتكارية بالإضافة إلى انفتاح المؤسسة الجامعية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وكذا الدولي في اختيار الجامعات الفائزة بالمراتب الخمس الأولى"، كاشفا بأن "قطاعه أعد لأول مرة في الجزائر نظاما رقميا خاصا بتصنيف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية".

هذه تفاصيل التصنيف الجزائري للجامعات

توجت جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بالجزائر العاصمة بالمرتبة الأولى في التصنيف الوطني لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

وحصلت جامعة هواري بومدين على التتويج في إطار تظاهرة الأسبوع العلمي الذي اختتمت فعالياته، السبت، بجامعة فرحات عباس (سطيف-1) المنظم لأول مرة بالجزائر .

وعادت المرتبتان الثانية والثالثة على التوالي لجامعتي كل من أبو بكر بلقايد (تلمسان) وفرحات عباس (سطيف) فيما حصلت كل من جامعة محمد بوضياف (المسيلة) وجيلالي اليابس (سيدي بلعباس) على المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي في هذا التصنيف الذي شمل 26 مؤسسة جامعية تعد الأولى في تصنيف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان خلال

إبطال المناقشة وسحب اللقب من سارقي البحوث العلمية

والأساتذة الذين يتعين عليهم تقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

وفيما يخص العقوبات حسب ما تضمنه الفصل الرابع، فإنها تصل إلى غاية إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه مع وقف نشر تلك الأعمال وسحبها من النشر، كما أن كل المتابعات التأديبية تتوقف ضد كل شخص سواء كان طالبا أو أستاذا لعدم كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في أحكام المادة الثالثة من القرار، كما يمكن لكل جهة متضررة من فعل ثابت في السرقة العلمية مقاضاة أصحابه طبقا لأحكام الأمر رقم 03 - 05 المؤرخ في 19 يوليو 2003.

وحسب القرار، وبغرض تفادي السرقات وكتدابير وقائية دعت الوزارة إلى شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية تكشف السرقات العلمية باللغة العربية والأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الأنترنت، أو إنشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية.

أحمد قرطي

2021-01-01

المادية والذي يتم تسليمه إلى مسؤول وحدة البحث العلمي الذي بدوره يُحيل التقرير إلى لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة من أجل إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة.

وهو الأمر ذاته بالنسبة للأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم على أن يتم تبليغ المعني بالعقوبة التأديبية في أجل لا يتجاوز 8 أيام ابتداءً من تاريخ اتخاذ القرار ويحفظ في ملفه الإداري.

كما ألزمت ذات الجهات، زيادة على مراعاة الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتكوين في الدكتوراه وتنظيم نشاطات البحث العلمي، أن تتولى الهيئات العلمية في مؤسسات التعليم العالي ضرورة احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم أثناء تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث، مع تشكيل لجان للمناقشة والخبرة العلمية، من بين الكفاءات المتخصصة في ميدانها العلمي، لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات والمطبوعات البيداغوجية، مع ضرورة اختيار مواضيع مذكرات التخرج ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات ومواضيعها التي تم تناولها من قبل، من أجل تجنب عمليات النقل من الإنترنت والسرقة العلمية، وإلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة، وهو الأمر ذاته بالنسبة للطلبة

ضبطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الإجراءات العقابية والقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، والتي قد تصل إلى إبطال وإلغاء المناقشة وسحب اللقب من سارقي البحوث العلمية ومذكرات التخرج، حسب ما تضمنه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر المنقضي والموقع من قبل وزير القطاع عبد الباقي بن زيان، تحوز "الشروق" نسخة منه، والذي يلغي أحكام القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016.

وتضمن القرار الجديد 33 مادة في 5 فصول، شرحت خلاله الوصاية، كل التفاصيل والإجراءات القانونية للوقاية من السرقات العلمية التي تعد حسب القرار "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"، كما ألزم القانون الجديد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية تتمثل في تنظيم دورات تدريبية حول التوثيق العلمي وإدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي، فيما تضمنت المادة 8 ضرورة تبليغ كل إخطار من أي شخص كان لوقوع سرقة علمية، ترتكب من طرف الطالب بتقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق والأدلة

صندوق النقد الدولي يعدل توقعاته ويؤكد زيادة النمو الاقتصادي بالجزائر لسنة 2022

توقع انخفاض البطالة إلى 9,8 %
سنة 2023

وبخصوص الشغل، اعتبر الصندوق أن البطالة ستراجع بشكل ملحوظ في الجزائر في السنوات المقبلة. وأعدت مؤسسة بروتون وودز النظر في توقعاتها إلى الانخفاض لسنتي 2022 و2023، مستندة إلى نسبة تتراوح ما بين 11,1 % و 9,8 %، في حين كانت



تتوقع في تقريرها شهر أكتوبر الماضي ارتفاع البطالة إلى 14,7 % سنة 2021. وفي السنة المنصرمة بلغت نسبة البطالة 13,4 % حسب صندوق النقد الدولي الذي كان يتوقع منذ ستة أشهر نسبة 14,1 % سنة 2021. وحسب تقرير صندوق النقد الدولي، ستستفيد البلدان المصدرة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من آفاق مبشرة سنة 2022 بسبب ارتفاع إنتاج النفط طبقا لاتفاق منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفاؤها (أوبيب+) وأسعار بترول مرتفعة مما كان متوقعا ونجاح الحملات الواسعة النطاق للتلقيح في العديد من البلدان.

وستلعب العوامل الوطنية الخاصة دورا سنة 2022: ففي الجزائري يتوقع أن يستفيد النشاط الفلاحي من كميات أمطار جد عادية بعد الجفاف سنة 2021. وأوصى صندوق النقد الدولي في تقريره بتكييف "بعناية" السياسات الاقتصادية في السياقات الوطنية قصد مواجهة التقلبات والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم الاستئناف مع حماية الفئات الهشة وضمان الأمن الغذائي والطاقي.

2022-04-28

عدل صندوق النقد الدولي توقعاته الخاصة بنمو الاقتصاد في الجزائر لسنة 2022 بزيادة تصل إلى 2.4 بالمائة بدلا من 1.9 بالمائة المقدرة سابقا. وفي آخر تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي نشر بمناسبة انعقاد اجتماعات الربيع رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو في الجزائر بمقدار 0.5 نقطة مقارنة بتقرير أكتوبر الماضي.

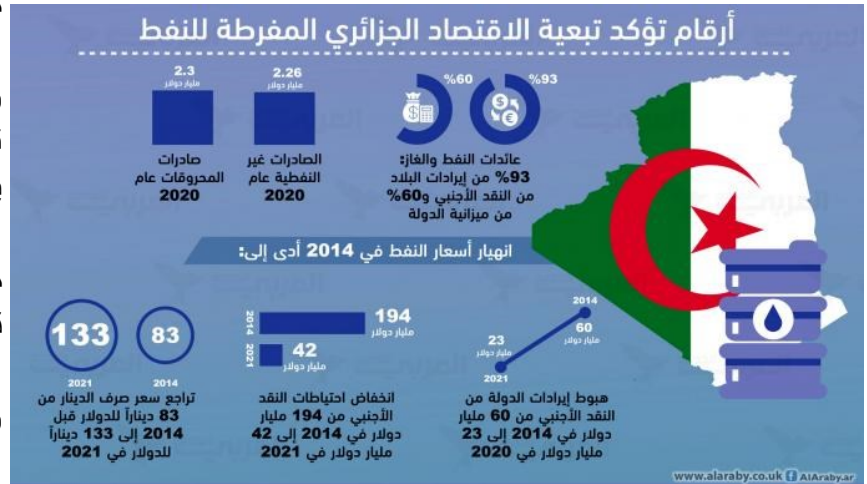
بالنسبة لسنة 2023 تتوقع مؤسسة "بريتون وودز" الموجود مقرها بواشنطن أن يصل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للجزائر إلى نسبة 2.4 بالمائة أيضا مقابل 0.1 بالمائة فقط متوقعة في أكتوبر.

لقد حقق الاقتصاد الجزائري نموا بنسبة 4 بالمائة في سنة 2021 حسب صندوق النقد الدولي الذي توقع في تقريره السابق نسبة 3.4 بالمائة فقط بالإضافة إلى ذلك من المقرر أن يكون رصيد المعاملات الجارية للجزائر إيجابيا لأول مرة منذ عدة سنوات ليستقر عند 2.9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام (مقابل -5.5 متوقع في أكتوبر) قبل أن ينخفض إلى -0.2 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2023. ويمثل رصيد المعاملات الجارية -2.8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2021 حسب التقرير بينما توقع صندوق النقد الدولي نسبة -7.6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

الاقتصاد الجزائري بين مطرقة ارتفاع أسعار النفط وسندان تكلفة توريد المواد الغذائية

يوليو 2014 في مقابل ذلك، يرى السيد علي بوخالفة، الخبير الفلاحي، في تصريح لـ/قنا/، أن الحكومة الجزائرية لن تسعد كثيرا بعائدات النفط غير المنتظرة، نظرا للارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية، وخاصة مادتي القمح والحبوب، مشيرا إلى أن قيمة جميع واردات المنتجات الغذائية للجزائر في سنة 2021 بلغت 7.3 مليار دولار. ولفت إلى أن الجزائر استوردت خلال العام الماضي القمح بحوالي 8 مليارات دولار، عندما كان سعر الطن الواحد من هذه المادة لا يتجاوز 350 دولارا، موضحا أن الحكومة ستضطر، في حال حافظت أسعار القمح على مستوياتها القياسية في الوقت الراهن، لتخصيص 5 مليارات دولار كواردات للقمح فقط في عام 2022، دون احتساب فاتورة توريد الحليب ومختلف المواد الأساسية الأخرى التي تتطلب بدورها تعبئة موارد مالية ضخمة. يذكر أن الميزانية العامة للجزائر سجلت هذا العام زيادة قدرها 12 مليار دولار عن موازنة 2021، حيث رصدت لها الحكومة قيمة ضخمة هي الأكثر منذ 2018 لتبلغ 74 مليار دولار. وحددت الحكومة الجزائرية في إعداد الميزانية سعرا مرجعيا لبرميل النفط قدره 50 دولارا، مقابل 40 دولارا للبرميل في

توقع خبراء اقتصاديون في الجزائر أن تنتعش الميزانية العامة للبلاد بفضل الارتفاع الكبير الذي تسجله أسعار النفط حاليا، فيما يحذر آخرون من أن هذه المكاسب المالية قد تستنزفها عملية استيراد المنتجات الغذائية التي تشهد أسعارها أيضا مستويات قياسية بالأسواق العالمية. واعتبر السيد عبدالرحمن مبتول، خبير الطاقة والمستشار الحكومي، في تصريحات لوكالة الأنباء القطرية /قنا/، أن الوضع الذي تعرفه أسعار الطاقة عالميا لم تكن متوقعة، لافتا إلى أن الخزينة العامة في الجزائر ستستفيد من نحو 68 إلى 70 دولارا إضافيا عن كل برميل نفط في حال واصلت الأسعار في منحائها التصاعدي. وأوضح أن منحنى الارتفاع يبقى السيناريو الأرجح على



المدى المتوسط وفقا للمراقبين والبنوك الدولية، متوقعا أن تكسب الخزينة العامة في بلاده حوالي 1.5 مليار دولار خلال شهر مارس الجاري، بالنظر لأن الحكومة الجزائرية أسست قانون الموازنة المالية للسنة الحالية على سعر مرجعي لبرميل النفط في مستوى 50 دولارا للبرميل الواحد، ما يعني أن كل دولار فوق هذا السعر يعتبر فائدة بالنسبة للبلاد. وذكر مبتول أن الجزائر ستظل في حالة ترقب لمستجدات الأزمة الروسية الأوكرانية لما لها من تأثيرات كبرى على أسواق الطاقة في العالم، لاسيما أن عائدات تصدير النفط تعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري، والمصدر الأول للعملة الصعبة التي تدخل الخزينة العامة للبلاد.

كما قال خبير الطاقة، في تصريحه لـ/قنا/، إن أسعار النفط الجزائري "صحاري بلاند" وصلت إلى 120 دولارا للبرميل، مشيرا إلى أنه لم يتم تسجيل هذه المستويات منذ

إطلاق «شركة المساهمة البسيطة» في السوق الجزائرية لتمكين الشباب من تأسيس شركاتهم الخاصة وإشراكهم في التنمية

وتعد شركة المساهمة البسيطة شركة ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص، ويمكن أن تؤسس شركة المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين، وإذا كانت لا تضم إلا شخصا واحدا تسمى «شركة مساهمة ذات الشخص الوحيد»، وتنشأ هذه الشركة حصريا من طرف الشركات الناشئة، وتتسم هذه الأخيرة بعدم اشتراطها حدا أدنى للشركاء والرأسمال،

أطلقت الحكومة نوعا جديدا من الشركات في السوق الجزائرية، تحمل اسم «شركة المساهمة البسيطة» وفقا لمشروع القانون التجاري المعدل، المصادق عليه من طرف نواب البرلمان، أول أمس، تنفيذا لأوامر وتعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

سيتمكن الشباب حاملو المشاريع من إنشاء مؤسساتهم الخاصة وبأقل التكاليف، بعدما صادق نواب المجلس

وفي
تحديد



كيفية تنظيمها وسيرها في قانونها الأساسي. ويندرج نص مشروع هذا القانون في إطار ترقية المؤسسات الناشئة، بهدف إعطاء دفع جديد لها ورفع العوائق التي تواجه عملية تمويلها وكذا تكييف تنظيمها

وسيسيرها. وقد شدد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في أكثر من مرة، على ضرورة تشجيع المبادرات الرامية لإنشاء مؤسسات ناشئة وتقادي «تكسير أحلام الشباب»، معتبرا أن «الشباب المبتكر الذي يتطلع بكل وطنية عالية وبكل اعتماد على النفس، إلى اقتحام الأسواق الدولية يستحق كل الدعم والتشجيع»، حيث أنهم يحققون نماذج ناجحة، «بأقل التكاليف وبأكثر مستويات النجاح والمردودية».

الشعبي الوطني على مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 59-75 المتضمن القانون التجاري. ويأتي نص مشروع هذا القانون في إطار مواصلة تكييف المنظومة التجارية مع تطور التجارة، وتواصل إنشاء شركات تجارية من أجل تمكين الشباب حاملو مشاريع من تأسيس شركاتهم الخاصة وإشراكهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما يهدف إلى تشجيع الكفاءات الشابة وتطوير وتنويع وسائل خلق الثروة بهدف بناء اقتصاد متنوع منتج وتنافسي، حيث يقترح إنشاء شكل جديد من الشركات التجارية سميت بـ «شركات المساهمة البسيطة» وهي صنف قانوني جديد للشركات، معمول به في عدد من دول العالم أثبت نجاعته في إعطاء دفع جديد للمؤسسات الناشئة وتدبر مصادر التمويل.

التنوع الثقافي الشعبي في الجزائر.. ثروة هائلة مهددة بالضياع

يؤكد إبراهيم سرحان -وهو إعلامي سافر قبل سنوات إلى الخارج- أن تسويق الثقافة الشعبية جزء من تسويق السياحة، مشيراً إلى أن هذا المفهوم غير مدرج في أولويات الجزائر، فالحكومات المتعاقبة كانت غارقة في أولويات أخرى لذلك دائماً نرى وزير الثقافة أو السياحة شخصاً غير مهم في أداء الحكومة، ويمكن أن يظل في منصبه لسنوات دون تغيير ودون أدنى إنجاز.

ينبّه سرحان إلى أن تسويق الثقافة الشعبية في العالم يعتمد على الإنتاج وعلى مهرجانات دورية يتم الاعتناء بها مع الحرص على أن تمثلها وجوه ذات قدرة على ترك تأثير في الخارج، وهو ما لا تتيحه الجزائر حتى الآن، يضاف إلى ذلك ضعف المنصات التي يمكن أن توفر محتوى هذه الثقافة...

ويستطرد قائلاً "اللغة إذا كانت معروفة تسهل على الشعوب الأخرى التفاعل مع الإنتاج الثقافي حتى لو لم تكن هناك سياسة محكمة وبرامج الترويج. وفي النهاية الثقافة بشكل عام هي أداة للقوة الناعمة للحضارات والدول وهذا ما لا تعمل عليه الجزائر..."

واختارت وزارة الثقافة والفنون شعار "ثقافتنا في وحدتنا وتنوعنا" عنواناً للدخول الثقافي الجديد، وهو ما يعكس وجود اقتناع لدى هذه الحكومة بضرورة التثمين الاقتصادي للتراث الثقافي من أجل ضمان التنمية لفائدة الأجيال الحالية والقادمة، من خلال ربطه بالسياحة المستدامة.

وتؤكد وزارة الثقافة أن المواقع الأثرية والفضاءات التاريخية المحمية التي تضرب في عمق التاريخ "تشكل رصيда ثميناً بحاجة إلى تثمين ليتحول إلى مواقع استقطاب تولد الثروة وتساهم في بناء الاقتصاد البديل."

كما أن استحداث النشاطات المثمنة ذات الصلة المباشرة بطبيعة هذه المواقع وأبعادها الحضارية من شأنه "المساهمة في بعث حركية تحول هذه المواقع إلى أقطاب لنشاطات خدمتية وتجارية مولدة للثروة، لكن ذلك يبقى مرهوناً بتحويل الأقوال والأفكار إلى أفعال على أرض الواقع، والتخلص من الكسل.



البلد الأكبر عربياً وأفريقياً ومتوسطياً يحاول الاستفادة من قواه الناعمة.

على الرغم من اتساع المساحة والتنوع الجغرافي وعمق التاريخ وتعدد الحضارات الذي حبيبت به الجزائر، ما جعلها من أكثر الدول تنوعاً إثنياً وثقافياً، مقارنة بدول جارة مثل تونس والمغرب، ظل الاهتمام بهذا التنوع الثقافي الشعبي محتشماً إن لم نقل منعدماً، بشكل ضيعت فيه الجزائر مورداً هاماً على الصعيد الثقافي والعلمي، وأيضاً على الصعيد السياحي والاقتصادي.

كما تزخر الجزائر أيضاً بمعالم تاريخية لا تعد ولا تحصى وتحف أثرية نادرة في العالم تبرز مختلف الحضارات التي تعاقبت على الجزائر منذ فجر التاريخ وحتى عيانات من الحضارة الفرعونية والإغريقية، يمكن أن تكون قبلة للملايين من السياح التواقين إلى استكشاف علاقة الإنسان بالبحر واليابسة على مدار آلاف السنين، وما قد يدره ذلك على البلاد من إيرادات قد لا تقل عن مستويات مبيعات النفط والغاز وحتى الإنتاج الزراعي...

الاعتراف بكامل التراث الثقافي واللغوي للشعب الجزائري من شأنه أن يحافظ على الوحدة الوطنية ويعززها

على ربوع مدن الجزائر تتوزع ثروات غير مستغلة لا تقدر بثمن، لم تعرف قيمتها على ما يبدو السلطة والجزائريون الذين أهملوا الموروث الثقافي الذي لا ينضب لصالح الاهتمام أكثر بالجوانب المادية.

الجزائر.. بلد التنوع الحضاري والبشري والمدن الرومانية

البكر الفريد للمناطق الجنوبية، التي تنتشر فيها الواحات والتشكيلات الصخرية المميزة، مثل: واحة جانت، وقلعة بني حماد، ووادي مزاب، وسلسلة جبال طاسيلي ناجر، وقصبة الجزائر.

ويتجه الباحثون عن الطابع التاريخي إلى مدن ومناطق الشمال حيث الآثار الرومانية والكنائس والمباني القديمة، والعاصمة الجزائر بمنشآتها ومرافقها العصرية، ومدينة وهران بآثارها الأندلسية والعربية والعثمانية. وتعد طاسيلي ناجر من أشهر المواقع في الجزائر بمنحوتاتها الصخرية والتي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، بالإضافة إلى مدينة تيبازة الغنية بآثار وأطلال الحضارات المختلفة، مثل: الحضارة الفينيقية، والرومانية، والبيزنطية...

السياحة في الجزائر هي العملاق النائم الذي يستطيع أن يقود قاطرة التنمية في البلد الأكبر أفريقياً من حيث المساحة والأكثر تنوعاً طبيعياً وحضارياً ومجتمعياً، بآثاره وحضارته وتنوعه الجغرافي والبشري وفوق كل ذلك حسن ضيافة أهله

وضمن خطة طموحة، تستهدف الجزائر استقطاب 5 ملايين سائح سنوياً بحلول عام 2025.

وتتمتع الجزائر بمقومات سياحية رائعة وبصفة خاصة في منطقتي التاسيلي والهقار وفي الصحراء، كما تحتوي على 22 موقعاً رومانياً منها 7 مدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، بالإضافة إلى شواطئ تمتد على مسافة 1644 كم.

وتصنف منظمة السياحة العالمية الجزائر باعتبارها من

أهم الوجهات السياحية عبر العالم، كما أنها ثاني أهم وجهة سياحية في العالم للآثار الرومانية بعد إيطاليا، وتزخر بالعديد من المدن الرومانية الأثرية مثل لامبايزيس، تيمقاد، وجميلة، تيبازة وتيديس.

هنا يمكن أن ترى، من دون مبالغة، أجمل منظر لغروب شمس في العالم في قمة الأسكرام المتواجدة ضمن سلسلة من الجبال البركانية الراكدة في ولاية تمنراست.

ومن الجبال إلى الكهوف، حيث تشير الدراسات إلى أن رسوم الكهوف الموجودة في الجنوب

الجزائري هي أقدم الرسوم في التاريخ، وتعود لفترة الإنسان الحجري إلى 9 آلاف عام قبل الميلاد. أما عن مدينة قسنطينة الجزائرية؛ فحدث ولا حرج إذ يعتبرها الكثيرون من عشاق السياحة من أجمل مدن العالم، وبها جسر حجري معلق فريد من نوعه.

كما يعد حي القصبة أحد أهم المناطق التاريخية منذ تأسيسه في، عام 1516، ما دفع اليونسكو إلى تصنيفه ضمن قائمة التراث العالمي.

وتعد الجزائر من أكثر الدول التي يفد إليها السياح الأوروبيون قياساً بقربها الجغرافي، إلى جانب انخفاض الأسعار نسبياً، وحسن الضيافة. كما تتمتع الجزائر بتنوع طبيعي وثقافي وحضاري كبير، ولكل منطقة منها طابعها المميز وخصائصها الفريدة، ما بين الطابع الصحراوي



مراكز الجذب السياحي في العاصمة

يمتد بارتفاع 25 متراً، ويطلق عليه اسم رياض الفتح، وهو نصب تذكاري تم بناؤه في مدينة الجزائر عام 1982 ويرمز النصب إلى حقبات التحرير الثلاثة ويتوسطه قبة رائعة، وهو من أهم المزارات السياحية في الجزائر.

متحف باردو

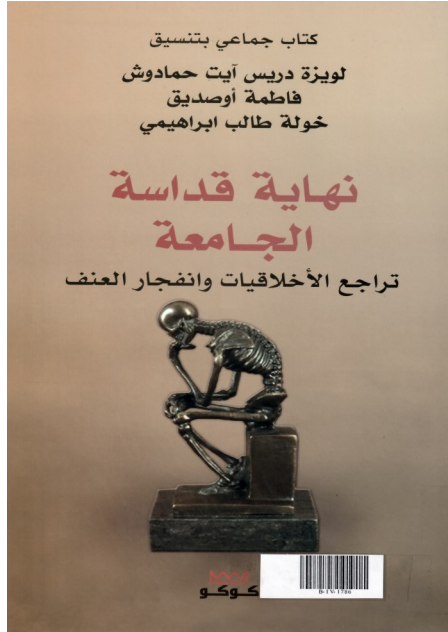
يحتوي على مجموعات متنوعة مميزة من آثار عصور ما قبل التاريخ ومقتنيات الأنثوغرافيا مثل قطع النسيج 14 والأواني النحاسية والفخارية. الجدير بالذكر أنه أنشئ في الأصل كقصر في عام 1930 ثم تحول إلى متحف لذا يعد تحفة عمرانية رائعة.

ناصر النجدي

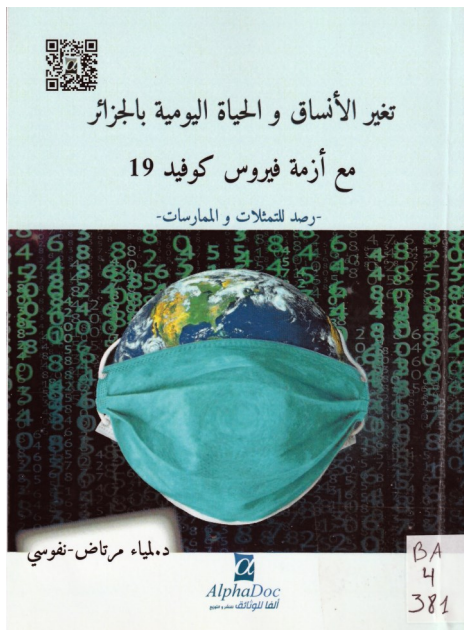
2021-06-10

[كتب]

نهاية قداسة الجامعة
تراجع الأخلاقيات و انفجار العنف
لويضة دريس آيت حمادوش، فاطمة أوصديق،
خولة طالب ابراهيمي.
كوكو للنشر والتوزيع



تغير الأنساق و الحياة اليومية بالجزائر مع
أزمة فيروس كوفيد 19
لمياء مرتاض-نفوسي
ألفا للوثائق للنشر والتوزيع



[فيلم]

الفيلم الجزائري ويبقى الامل
Yabka el Amal
اخراج عبد الحميد طيطاش
القناة الرسمية للتلفزيون
Published by: ENTV
الجزائري - دراما



[مجلات]

مجلة التمويل و التنمية
العدد 59
مارس 2022

